

# أهمية الملف النووي الإيراني في استراتيجية روسيا مطلع القرن الحادي والعشرين

## The importance of the Iranian Nuclear file in Russian Strategy in 21 century

أ.م.د. كمال عبدالله حسن

كلية العلوم السياسية / جامعة السليمانية / إقليم كردستان – العراق

Political science Faculty / University of Sulaimani / Kurdistan Regional -iraq

Assistant Professor: Kamal Abdullah Hassan

Kamal.hassan@univsul.edu.iq

### خلاصة البحث

#### أهمية الملف النووي الإيراني في استراتيجية روسيا مطلع القرن الحادي والعشرين

تمكنت روسيا من تجاوز التحديات الداخلية مطلع القرن الحادي والعشرين، واعد بناء وتنظيم قدراتها في المجالات كافة، والبدء لمواجهة التحديات الخارجية، لممارسة دورها على المستوى الاقليمي والدولي، من أجل ضمان أمنها ومصالحها القومية. فاستثمرت أزمة الملف النووي الإيراني، لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في الشرق الاوسط، باستغلالها الانقسام الداخلي والاقليمي والدولي بشأن مصير الأزمة، من خلال التعاون مع منظمة الامم المتحدة وبنود القانون الدولي، لمنع التدخل العسكري الغربي ضد النظام، والعمل لحماية الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، وبالتالي اثبات وجودها في مواجهة النفوذ الأميركي لتقليل الهيمنة الغربية على النظام الدولي.

#### گرنگی مه له فی نه وهوی ئیران له استراتیجی روسیادا له سه ره تا سه دهی بیستویه کی

روسيا زالبوه به سهر كيشه ناوخوييه كانيدا وتوانا كاني له هه مو رويه كه وه بنياتنا وه ته وه. هاوكات ده ستيكردوه به روبه روبونه وه ته حه دا كاني ده وه وه رولبينين له سهر ناستي هه ردو هه ريمي ونیوده وه له تي له پيناو به دهيناني به رزه وه ندى ساسی، ئابوری و، سه ربازيه كاني. له منتيوه نده دا، مه له فی نه وه وی ئیران به كارد هه نینیت بۆه ژموني خوئی له رۆژه لاتی ناوه راستو به دهيناني ئامانجه سیاسی، ئابوری، سه ربازی و ئاسایشیه كاني له ناوچه ی ناوبراودا. ناكوكیه هه ريمي و نیوده وه له تیه كان سه باره ت به مه له فی نه وه وی ئیران به كارد هه نینیت بۆ ئه و ئامانجانیه سه ره وه. بۆ ئه م مه به سته هه وئده دات به نده كاني نه ته وه یه كگرتوه كان به كاربهنینیت بۆ رینگه گرتن له ده ستیوه ردانی سه ربازی رۆژئاوا دژ به رژیمی ئیران و هه وئدان بۆ پارێزگاری له ریکه وتننامه ی سالی ٢٠١٥ سه باره ت به نه وه وی ئیران. هه ره ها ئیسیاتی وجودی خوئی بکات له پیناوه كه مکردنه وه ی هه ژموني ئه مریکی له ناستی نیوه ده وه له تی.

## The Importance of the Iranian Nuclear file in Russian Strategy in 21th Century

Russian Managed to pass the Internal challenges in 21th Century, rebuilding and organizing it's own abilities in all field, Starting to face the outside challenges on both the Regional and International levels, To insure it's own security and International Interests. Thus it started to invest in the Iranian nuclear file crisis to achieve it's political, economical, military and security Interests in Middle East, by taking advantage the International, Regional and Internal division about the crisis, and by cooperating with UN to apply the International Law, to prevent the Western Military interfering against the Iran political system and to save the Nuclear Agreement 2015, and to fixed it's existence against the American influence and to minimize the western influence in general over the International order.

### أهمية الملف النووي الإيراني في استراتيجية روسيا مطلع القرن الحادي والعشرين المقدمة

تُعد دراسة اتجاه الحركة السياسية والقوى الفاعلة للدولة الروسية، الهادفة تحقيق مضمون مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية العالمية، الذي تطور وتقدم بشكل يوازي المتغيرات التي طرأت على طبيعة قضايا العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ضرورة لفهم مساعيها للخروج عن الطوق الذي فرض عليها بعد العام ٢٠٠٠، من خلال متابعة النهوض بوضع البلد الى المصاف التي تطمح القيادة والشعب لها وهي مكانة روسيا العالمية، نتيجة استعادة ثققتها بنفسها وبمكانتها المتقدمة نسبياً في الاقتصاد العالمي، ومحاولة قيادتها اثبات وجودها شريك في القرار تجاه القضايا الدولية، لحماية أمنها القومي، بعد اثبات قدرتها العسكرية في جورجيا في العام ٢٠٠٧، وفي احتلال جزيرة القرم وانزاعها من اوكرانيا في العام ٢٠١٤، ومحاولة اعادة نفوذها في الشرق الاوسط، من خلال نجاح جهودها الدبلوماسية في الازمة النووية الإيرانية ٢٠١٥، والعمل على مكافحة الارهاب من خلال توظيف ظروف تطور الازمة في سوريا لغرض تحقيق مصالحها القومية منذ العام ٢٠١١، على المستويين الشرق أوسطي والعالمي لمواجهة نفوذ وسياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط ضمن الصراع الدولي على النفوذ للسيطرة العالمية.

### أهمية البحث :

تحديد الاهداف الاستراتيجية الروسية التي تطمح تحقيقها من خلال التعامل مع ملف الازمة النووية في ايران، باستخدام استراتيجية التدخل لدعم النظام السياسي فيها، لغرض اعادة توسيع نطاق نفوذها في الشرق الاوسط من خلال توظيفها ظروف الازمة بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية لحماية أمنها وتحقيق مصالحها القومية، بهدف أداء دورها على المستوى العالمي، حيث تُعد روسيا الاتحادية نفسها، صاحبة القدرات الاعلى في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية.

### مشكلة البحث :

تمتلك روسيا الاتحادية قدرات عسكرية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وسياسية، وقد حققت تفوقاً لحماية أمنها القومي في موقفها من أحداث جورجيا وأوكرانيا، وهي تحاول اعادة نفوذها في الشرق الاوسط من خلال حضورها السياسي والدبلوماسي في ازمة الملف النووي الإيراني العام منذ العام ٢٠٠٥، ولكن دون التمكن من حسم معالجة الازمة وفق الرؤية الروسية، لذلك سعت الى تدويل الازمة، نتيجة وجود عدد من المحددات الاقليمية والدولية تُقيد محاولتها. لذلك مارست روسيا مختلف الاجراءات في دعم وحماية النظام في ايران، لغرض ابقائها ضمن نفوذ مجالها الجيوستراتيجي خدمة لمصالحها القومية، فالى أي مدى ستستمر محاولات الدعم الروسي، ولهذا الغرض من الضروري في البحث الاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي أبعاد استراتيجية إعادة بناء الدولة الروسية ؟
- كيف مارست روسيا دورها لحماية أمنها القومي و تحقيق مصالحها القومية ؟
- كيف وظفت روسيا ازمة الملف النووي الايرانيلاعادة نفوذها في الشرق الاوسط ؟

### فرضية البحث :

سعت روسيا بعد العام ٢٠٠٠، لاعادة بناء الدولة لحماية أمنها وتحقيق مصالحها، من خلال استخدامها للوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية في عدد من القضايا الدولية وقد حققت نجاحاً مقبولاً، فالى أي مستوى تتمكن روسيا من توظيف ازمة الملف النووي الايراني العام منذ العام ٢٠٠٥، لحماية أمنها ولتحقيق اهداف مصالحها القومية.

منهج البحث :

ان اتساع موضوع البحث وشمولية المواضيع استوجب استخدام التعدد في مناهج البحث، فسيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تطور دور روسيا ودورها دعم ايران لمعالجة ازمته النووية مطلع القرن الحادي والعشرين.

### المبحث الأول : الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠

#### المطلب الأول : استراتيجية إعادة بناء الدولة

تُعد عملية اتفاق النُخبة السياسية على الاصلاح السياسي والاقتصادي، أساس عملية بناء الدولة وفق استراتيجية شاملة، بهدف تعزيز قدرة النظام السياسي، لتتمكن من اداء وظائفها ومهامها على المستوى الداخلي والخارجي، من خلال تأمين البيئة الاقليمية والدولية للتنافس على المصالح والتعاون، لضمان تحقيق الامن والمصالح القومية، ويرفع من شأن مكانتها الدولية. يعرّف «فرنسيس فوكوياما»، عملية بناء الدولة اساسها تقوية مؤسساتها القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتتجلى قدرتها تشريع القوانين ووضعها موضع التنفيذ، وفي توفير الأمن والنظام والخدمات العامة في الداخل من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واعادة توزيع الثروة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي (١)، ركزت استراتيجية روسيا على ان تكون للدولة دور محوري لاعادة بناء المؤسسات الحكومية كافة، الأمر الذي يتطلب ادخال اصلاحات في وظيفة مؤسسات الدولة لتصبح قادرة على القيام بوظيفتها بكفاءة عالية، لتلائم وظروف القرن الحادي والعشرين. لذلك اعتمدت روسيا في عملية إعادة بناء نظامها السياسي، بالاعتماد على تأسيس وتقوية الهيكل العام للدولة، وتحقيق استراتيجية تنمية لغرض زيادة الناتج القومي، هدفها العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للدخل والثروة، والقضاء على الفساد، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والوطن (٢). لذلك استندت استراتيجية روسيا على إعادة النظام السياسي وفق الأبعاد التالية :

(٣)

أولاً: البعد السياسي. تعتبر جمهورية روسيا الاتحادية، دولة كبرى، وأن لسياستها الخارجية، شأن كبير في التأثير على شؤون العلاقات الدولية، نتيجة لمكانتها الدولية، إستمراراً والوريث للإتحاد السوفييتي السابق مع كل الإلتزامات والواجبات والحقوق بعد عام ١٩٩١، حيث ورثت روسيا، مكان العضو الدائم في الأمم المتحدة، و طرفاً في كل المعاهدات الدولية والهيئات الدولية، وعلى هذا الأساس أصبحت روسيا طرفاً في الإتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالأسلحة الإستراتيجية والتقليدية (٤). لذا سعت للمحافظة على نفوذها، كشرط أولي للمحافظة على وضعها كلاعب عالمي (٥).

لقد استندت عملية إعادة الدولة، على بناء المؤسسات لضمان نجاح الدولة في اداء واجباتها، أي قدرة الدولة على تخطيط وتنفيذ سياساتها وهو ما يطلق عليه « القدرة المؤسساتية»، فقد استطاعت القيادة الروسية ان تنقل المجتمع الروسي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من مرحلة الانهيار الى مرحلة الاعمار بعد العام ٢٠٠٠، لاسيما على الصعيد العسكري، لذلك لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي لدورها في السياسة الدولية، على الرغم من الارتباك الذي صاحب عملية إعادة بناء روسيا، في مواجهة المشاكل الموروثة، لذلك تضمنت الاستراتيجية الروسية الشاملة، واستراتيجية الامن القومي الروسي حتى ٢٠٢٠، مجموعة من الاهداف القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، والتي تُشكل المنطلقات الاساسية لأهداف روسيا المستقبلية، في تعزيز القدرات الروسية لحماية أمنها وتحقيق مصالحها الحيوية، لاستعادة مكانتها الدولية في ظل

## نظام دولي نتعدد الاقطاب (٦)

ثانياً: البعد الاقتصادي. لقد ساهم تردي حالة الاقتصاد الروسي، في زعزعة مكانتها على صعيد العلاقات الاستراتيجية الدولية، وتسبب تفاقم حالة عدم الاستقرار الداخلي، وقيّد اطلاق برامج التنمية وتوظيف الموارد لتحقيق المصالح والامن القومي، لذلك كان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الاهداف، لاسيما الصناعة العسكرية لتجهيز القوات المسلحة، ولأغراض التصدير كمورد للإستثمار التنموي، اذ تمكنت من الحصول العملة الصعبة من مبيعات الاسلحة والمفاعلات النووية والحفاظ على القدرات البحثية، وتأكيّد نفوذها ومكانتها من جديد (٧)، نتيجة حجم التغيير الذي طرأ على روسيا اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، بعد العام ٢٠٠٠، من حيث زيادة الناتج الاجمالي في روسيا، ونسبة النمو السنوي، وارتفاع حجم الصادرات الخارجية، وانخفاض نسبة الديون الخارجية، والتي أسهم في زيادة دخل الفرد، أما الجانب السلبي في الاقتصاد فيمكن في اعتماده على تصدير الموارد الأولية وهو ما يتعرض الى تقلبات السوق العالمي، اضافة الى السلع الصناعية الروسية ما زالت أقل تنافسية قياساً بالصناعات الغربية (٨).

وقد تم اطلاق الاستراتيجية الجديدة عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٠، بالتعاون مع ١٠٠٠ خبير من مختلف الاختصاصات في مؤسسات الدولة، بشأن القضايا الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية، تناولت كافة قضايا التنمية ذات الاهمية للمجتمع الروسي، من خلال اعادة هيكلة الميزانية الاتحادية بما يحقق اهداف الاستراتيجية، في النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تعزيز اقتصاد السوق والمنافسة وتحفيز الابداع كأساس للتنمية (٩). لقد بلغت ايرادات الميزانية الفيدالية خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨، حدود ١٠٩,٥ مليار دولار، مقابل ١٠٢,٣ من النفقات، بفائض ٧,٣ مليار دولار، وحققت التجارة الخارجية نسبة نمو ١٩,٣٪ ويحدود مبلغ ٦٢٩ مليار دولار، وبلغت الصادرات ٤١٠ مليار والاستيراد ٢١٩ مليار دولار، في العام ٢٠١٨، وبفائض بلغ ٧٥,٢ مليار دولار عن العام ٢٠١٧، وبذلك تم خفض نسبة العجز تدريجياً من ٣,٢٪ عام ٢٠١٧ الى ٢,٢٪ عام ٢٠١٨ (١٠)، ويمكن القول ان اقتصاد روسيا لم ينهر كما كانت التوقعات، وحقق هذا التقدم، الا انه ما زال بعيداً عن التعافي الشامل.

ثالثاً: البعد الاجتماعي. ان اعادة بناء الدولة سياسياً واقتصادياً لا يمكن ان تُثمر بمعزل عن بناء الدولة على الصعيد الاجتماعي، أي ان الاصلاح والتنمية يجب ان تتم من خلال تقوية المجتمع، لكي تكون المخرجات النهائية تتناسب مع اهداف عملية اعادة البناء، وهذا ما ركزت عليه روسيا في استراتيجيتها، بدءاً برفع المستوى الثقافي، بالتركيز على جودة التعليم لتناهنز نسبة ٩٩,٦ في العام ٢٠١٣، لتحتل المرتبة ٢٠ ضمن أفضل دول العالم، بعد معالجة مشكلة الفقر وترسيخ النظام الديمقراطي، لمشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١١).

رابعاً: البعد العسكري. تُعد تعزيز القدرة العسكرية أهم القضايا التي تواجه القيادة السياسية في مرحلة اعادة البناء، لوجود علاقة متلازمة بين الاستقرار والتنمية، لان الدولة التي تحقق معدلات نمو عالية هي التي تتمتع بحالة من الاستقرار والأمن، لذلك تم العمل على إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية بالشكل الذي يلائم القرن الحالي، في محاولة لتجديد مكانة روسيا من خلال توفير قدرة فاعلة على الردع الخارجي واستنابات القناعة لدى الخصوم بأنهم ما أقدموا على عمل غير مرغوب به يهدد السلامة الاقليمية والاستقرار السياسي الروسي، فان الرد سيكون حازماً وخلال مدة زمنية محددة (١٢)، ويمكن ان نذكر نموذج للتطور في مستوى الردع، حين أكد الرئيس « بوتين » في العام ٢٠٠٢، من أن روسيا ستحافظ على الصاروخ « CC18 »، المجهزة برؤوس نووية خلال « ١٠-١٥ » عاماً، بل وستبقى لغاية ٢٠٣٠ (١٣)، وباعتماد روسيا خطة التطوير الشاملة للقوات المسلحة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، لتحقيق نسبة ٧٠٪ من تسليحها وتجهيزها بميزانية بلغت ٦٥٦ مليار دولار، وقد اعلن نائب وزير المالية « ليونيد غورنين »، بان الحكومة رصدت مبلغ ١١٦,٦ مليار دولار لتغطية متطلبات الأمن القومي والدفاع للاعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، (١٤).

## المطلب الثاني : الاستراتيجية الروسية مطلع القرن الحادي والعشرين.

أولاً: اهداف الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠.

ان اهداف الدولة ترتبط بالدوافع التي تطمح الى تحقيقها، باستخدامها الموارد والوسائل المتاحة في سياستها الخارجية، بالمواقف حيال

القضايا التي تتعلق بأمنها ومصالحها القومية، لذلك كان قرار القيادة الروسية في استراتيجية الامن القومي في العام ٢٠٠٠، واستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية، ووفق رؤية تُعد الولايات المتحدة وتوسيع حلف الشمال الاطلسي التهديد الرئيسي لها، لذلك على روسيا العمل على دعم الاوضاع السياسية والاقتصادية لعدد من الدول لتحسين آلية الدفع المتعدد الاطراف للقضايا الدولية من جهة، ومن جهة ثانية، محاولة ايجاد هيكل للعلاقات الدولية لمواجهة الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة، بالانفراد في معالجة الاحداث الدولية، عن طريق الاستخدام العسكري، وانتهاك قواعد القانون الدولي، وان مصالحها القومية تقتضي الحفاظ على منظومة عسكرية قادرة على الدفاع عنها لضمان أمنها، وردع أي عدوان ضدها، أو ضد أحد حلفائها، نتيجة توجسها من تطور الاحداث في اتجاهات مستقبلية تهدد أمنها، اذ لايجدي كونها دولة كبرى ونووية وعضواً في مجلس الامن ما لم تكن لديها الوسائل اللازمة لفرض الردع على جيرانها أو على الطامعين الآخرين (١٥). لذلك كان تولي الرئيس « فلاديمير بوتين » (١٦)، قيادة روسيا بعد العام ٢٠٠٠، إيذاناً بمرحلة فاعلة على المستويين الداخلي والدولي، لادراكه أهم المرتكزات الاستراتيجية والتي تتلخص فيما يلي : (١٧)

١. التركيز على برامج الاصلاح الداخلي، على ان لا يكون على حساب السياسة الخارجية.

٢. تعميق التوجه الأوروآسي لروسيا الاتحادية.

٣. العمل على تجديد دور روسيا في آسيا والشرق الاوسط بشكل تدريجي.

٤. التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الاقطاب ورفض النظام الدولي ذو القطبية الواحدة.

٥. عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في عالم القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: التحديات الداخلية والخارجية. تواجه روسيا مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تحتاج الى المعالجة كي تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها مطلع القرن العشرين، فعلى المستوى المحلي، يشكل المحافظة على الامن وتطوير البنى التحتية والخدمات، وتسعى الى اجتذاب الموارد من القطاع الخاص الروس أو من الاستثمارات الاجنبية، لتعزيز الثقة والتعاون والمشاركة بين الدولة والمجتمع، عبر تعديل التشريعات القانونية والتنظيمية، لتوفير المزيد من الموارد من أجل دعم دورها التنموي كمشارك للدولة في التنمية (١٨). وشكلت الاحداث المسلحة في الشيشان في العام ٢٠٠٣، بمثابة اختبار لبرنامج الاصلاح الروسي باعتبارها تحدياً وتهديداً لأمنها القومي، فقد تمكنت روسيا من فرض النظام والسيطرة على منطقة القوقاز (١٩).

أما التحديات الخارجية، فتكمن في تشخيص البيئة الدولية وتحديد مكامن الفرص والمحددات، لذلك فان روسيا واجهت مجموعة من التحديات التي تُمثل عائقاً أمام تفعيل أداء دورها في القرن الحالي، ولعل من أهمها الهيمنة الاميركية على النظام الدولي، ومحاولتها كبح جماح أية قوة تحاول منافسها في زعامة النظام الدولي، نتيجة ممارستها القوة العسكرية أو التهديد بها، وان القيادة الروسية لم تغفل طبيعة هذا التحدي الخطر، بعد ان تم توسيع حلف الشمال الاطلسي « الناتو » شرقاً باتجاه حدودها لغرض تطويقها وعزلها، والذي له أثر سلبي على الاستعداد القتالي للقوات الروسية (٢٠)، ونصب أنظمة الصواريخ والرادارات « الدرغ الصاروخي » في بولندا والتشيك وتركيا، وفي القواعد الجوية داخل ألمانيا ورومانيا وبلغاريا، والتي تُشكل خرقاً لتعهد الطرفين في مطلع التسعينيات، بان تتخلى عن حلفائها في شرق أوروبا، بشرط ان تضمن عدم توسيع حلف الناتو ليضم تلك الدول (٢١). الأمر الذي جعل الرئيس « بوتين » الاعلان عن استراتيجية « التحدي والاستجابة »، في العام ٢٠١٥، على أثر العقوبات الغربية على بلاده، والتي تهدف الى عدم السماح ل« هيمنة القطب الواحد والدعوة الى عالم جديد متعدد الاقطاب »، من خلال تأكيده على تحالف منظمة «بريكس وشنغهاي»، بما تمتلك دولها بحدود ٤٠٪ من سكان العالم، و ٢٥٪ من الانتاج العالمي، و ٢٠٪ من التبادل التجاري، وقدرتها على خلخلة أسس التحالف الغربي لذلك فان القيادة الروسية ترى ان لا مبرر لهذه الاجراءات من قبل الولايات المتحدة الاميركية والغرب، كونها يعرض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية « ABM »، لخطر الإلغاء (٢٢).

ثالثاً: دور القيادة الروسية بعد العام ٢٠٠٠.

تتحمل القيادة السياسة مسؤولية اعادة البناء لمؤسسات الدولة، لان العملية تواجه تحديات داخلية وخارجية كثيرة على كافة المجالات والمستويات، لكون العملية متعددة الابعاد فتتمركز التفاعل حول محور القيادة صاحبة «ارادة التغيير»، لتتمكن من تعزيز الترابط بين



السياسات الداخلية والاقليمية والدولية، والتي تتمكن من خلال نجاحها في تحقيق اهداف المصالح القومية كسب الشرعية للنظام السياسي (٢٣). ولابد من ذكر ان التطور والاصلاح الذي تحقق في روسيا، يعود تخطيطه و الاشراف على تنفيذه للرئيس الروسي « فلاديمير بوتين»، الذي تسلم الرئاسة في العام ٢٠٠٠، حيث تمكن من قيادة البلاد وادارة الحكومة بحكمة وكفاءة، ورفع روحها المعنوية في ظل ظروف صعبة، كانت روسيا تتخبط في حالة من الفوضى والاضطرابات السياسية والاقتصادية (٢٤). نفهم مما تقدم بان الرئيس « بوتين»، استطاع نتيجة الكفاءة والكارزما التي يتمتع بها، الى تأمين البيئة الداخلية، من خلال تبني منهج واضح يستند على ركيزة اساسية وهي ضرورة اعادة مكانة روسيا في النظام الدولي، من خلال توظيف الموارد المتاحة للوصول الى الاهداف المحددة، لتتمكن من اداء دورها الاستراتيجي على المستوى الاقليمي والدولي مطلع القرن الحادي والعشرين.

## المبحث الثاني : أهداف الاستراتيجية الروسية مطلع القرن الحادي والعشرين

### المطلب الأول : استراتيجية حماية الامن القومي الروسي مطلع القرن الحادي والعشرين

أولاً: تكررت خسارة روسيا لموقعها المتحكم ولفوذها الجيوسياسي، بسبب استقلال أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان في العام ١٩٩١، وهي بمثابة التوابع التي تدور في الفلك الروسي، بعد تجاوز الصراع البعد الاقتصادي، الى حالة التدخل العسكري المباشر، في صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكري مع عدد من هذه الدول، وكانت روسيادون مستوى يتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية المواجهة، في ظل تجدد المنافسة والصراع الدولي (٢٥)، لذلك تشكلت عدة مبادئ جوهرية للاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠، من أهمها ما يلي: (٢٦)

\* الحفاظ على البنيان القومي الروسي بالتصدي لأي محاولة للتغلغل والاختراق الخارجي.

\* استبقاء الاقاليم المجاورة في وضع من الضعف حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن الروسي.

لقد تعرضت روسيا الى عدد من الثورات الملونة في مجالها الحيوي ضمن مناطق نفوذها الحيوي التأريخي، حين بدأت الثورة سوداء في صربيا عام ٢٠٠٠، ووردية في جورجيا عام ٢٠٠٣، وبرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤، وزهرية في قرغيزستان عام ٢٠٠٥، فخرست عدد من الانظمة الموالية لها دون ان تحرك ساكن نتيجة انشغالها باعادة بناء واصلاح نظامها داخلياً، ومن ثم كان قرارها التدخل في أحداث كل من جورجيا وأوكرانيا، لمواجهة التهديد على امنها القومي، لاسترجاع ما يمكن من نفوذها في مجالها الاستراتيجي (٢٧)، لذلك فان الاداء الاستراتيجي الروسي في البيئة الاقليمية، تعمل لضبط حركة تفاعلاتها بالشكل الذي لا يخرج عن مجال نفوذها الاستراتيجي، لادراكها عدم القدرة على أداء دورها على المستوى الدولي ما لم تتمكن من ضمان البيئة الاقليمية، عن طريق التهيب أو الترغيب بالفرض أو الإقناع، كونها الحلقة الموصلة للبيئة الاستراتيجية الدولية (٢٨). وقد استغلت روسيا فرصة الانشغال الاميركي، بأزمات منطقة الشرق الاوسط، لاعادة تنظيم وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتعاود دورها في القضايا الدولية.

ثانياً: الموقف الروسي من الازمة الجورجية ٢٠٠٨. تتعامل جورجيا مع روسيا، على أنها الدولة التي استعمرتها، لأكثر من قرن، وانها تسعى للسيطرة عليها بالرغم من استقلالها في العام ١٩٩١، من خلال اتفاقية اتحاد الدول المستقلة، لذلك سعت جورجيا الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو منذ استقلالها، وهو ما ترفضه روسيا، لضمان سلامة حدودها من أي تهديد غربي، وتحديد بعد نشر الصواريخ في أوروبا، حيث تعتبر روسيا هذا الاجراء أحد أهم التحديات التي تواجه أمنها في نطاقها الاقليمي، كون جورجيا، دولة جوار مباشر لها، واحدى البوابات الروسية نحو أوروبا، لذلك قامت روسيا بشن الحرب ضدها في العام ٢٠٠٨، تحت حجة حماية مواطنيها في اقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية (٢٩)، ومن ثم ضمهما الى الاتحاد الروسي، من منطلق اثبات القوة والردع ضد اجراءات الدول الغربية، ورفضها أي تهديد لأمنها ومصالحها القومية التي تستهدف تغيير واقع دول الجوار القريب، لتجعلها أقرب الى النفوذ الغربي، بالمقابل عجز الغرب عن القيام بأي موقف لانقاذ النظام الجورجي وكبح ردة الفعل الروسية (٣٠).

ثالثاً: اندلعت الازمة الأوكرانية في العام ٢٠١٣، نتيجة محاولة الحكومة الأوكرانية المناورة بين الشرق والغرب، لكسب الاتحاد الاوروبي دون خسارة الشريك الروسي، على أثر التجاذبات بشأن مستقبل أوكرانيا الاقتصادي، ففضلت الحكومة الأوكرانية مبلغ ١٥ مليار المقدمه من روسيا بدلاً من العرض الاوروبي مليار دولار لانقاذ اقتصادها، الامر الذي فجر الازمة بشكل خطير، عندما قررت روسيا تحريك قواته

العسكرية بعد موافقة البرلمان الروسي تحت ذريعة « حماية المواطنين الروس من التطرف اليميني في أوكرانيا»، فتم السيطرة على جزيرة القرم، وضمها الى الاتحاد الروسي، بالمقابل إكتفت الدول الغربية بالتنديد بالتدخل الروسي، ودعت الى الانسحاب الفوري من القرم واعادة الاوضاع الى حالتها الاعتيادية، وقررت مجموعة عقوبات اقتصادية ضد روسيا (٣١). والتي أدت الى أزمة اقتصادية خانقة في الداخل الروسي، من هبوط قيمة العملة « الروبل»، وحرمانه من إيرادات مهمة نتيجة انخفاض سعر النفط العالمي.

### المطلب الثاني : الاستراتيجية الروسية بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١

أولاً: أثرت أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إعادة ترتيب أولويات أهدافها، في منطقة أوراسيا، ضمن استراتيجية الضربات الوقائية، ضد أية دولة تمثل تهديداً للامن الاميركي، والتوجه لاعادة نشر القوات العسكرية وبناء نظام أممي جديد (٣٢)، ضمن ملف « خطة أوراسيا » لصياغة نظام دفاعي يضمن أمنها. والتي أستوجبت تحديد تحجيم موقف روسيا، بالرغم من موقفها المؤيد للولايات المتحدة ضمن الحملة العالمية في مكافحة « الإرهاب ». ولذلك طالبت روسيا الدول الغربية دعم موقفها الحازم في حربها على « الإرهاب » ، والذي أطلقت عليه « الإرهاب الإسلامي»، أزاء سياستها في الشيشان، عندما حددت روسيا شروطها لإستخدام أراضيها من قبل قوات التحالف الغربي في العمليات العسكرية، ضد حركة « طالبان» في أفغانستان مقابل : (٣٣)

-إعتراف واشنطن ، بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ضمن مناطق النفوذ الروسي .  
-وقف توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق .

-إعتبار حرب الشيشان ، ضمن نطاق الحرب ضد الإرهاب .

-فتح إتمادات مالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم مشاريع التنمية الروسية .

-تعامل واشنطن مع روسيا ، بإعتبارها شريكاً ، يُسهم في صنع القرارات الدولية .

لذلك تركزت الاهداف الاستراتيجية الروسية لضمان الامن القومي، في منع الحروب والصراعات العالمية والاقليمية، بهدف حفظ الامن والسلام العالمي، من خلال تحقيق مستوى الردع الاستراتيجي، واتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية، لمنع أو الحد من أي عمل خطر مُدمر من دولة معتدية (٣٤)

لذلك حاولت روسيا، الإبقاء على نفوذها في مناطق القوقاز، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، ولكن بمستويات مختلفة، كونها تمثل مجالاً حيويًا جيواستراتيجيًا، بأبعادها الجيوبوليتيكية والاقتصادية، بالرغم من اعلان استقلال دولها الا ان موقعها لم يتغير كثيراً في اطار الاستراتيجية الروسية، من خلال استغلال الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الاميركي في العام ٢٠٠٨، لاثبات موقفها لفرض قراراتها لحماية أمنها القومي في احداث جورجيا وأوكرانيا، ، ثم تطور موقفها في ازمة الملف النووي الايراني كما سيتم تناولها في البحث.

ثانياً: الموقف من احداث الشرق الاوسط بعد احداث العام ٢٠١١

الموقف الروسي تجاه المنطقة يمتد لتاريخ لأكثر من قرن، لأهميتها في السياسة العالمية بحسابات علاقات القوة والنفوذ والتأثير، موقعاً ومواردًا، وارتباطها بمصالح روسيا في مجال الطاقة والغاز، وتجارة السلاح، والتجارة الثنائية، والاستثمارات المتبادلة، في ظل المتغيرات التي تعرضت لها المنطقة، الا ان ضُغف الاستراتيجية الروسية واضحاً في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين، وفقاً لمفهوم «الدبلوماسية الفاعلة»، لكن امتلاكها آليات متعددة، مكنتها من إحداث تأثير في قضاياها، بسبب قدراتها الاستراتيجية وموقعها في مجلس الأمن، ومكانتها داخل التوازنات الأوروبية (٣٥). لتمارس دوراً هاماً تجاه قضاياها المعقدة، من أجل ترسيخ دورها وحضورها الاقليمي الفاعل ليكون المدخل لممارسة دورها على المستوى الدولي (٣٦) .

لقد تزعم الرئيس الروسي « فلاديمير بوتين»، مشروعاً لاستعادة المكانة القيادية لدولته في النظام العالمي، من خلال التمدد في الفضاء الاوراسي لانشاء « روسيا الكبرى» نتيجة ادراكه لعوامل الامن القومي الجيواستراتيجي والجيواقتصادي وطبيعة العلاقات الدولية، ولمواجهة التدخل الخارجي في مناطق النفوذ الروسي بما يخدم مصالحها نحو المشاركة في قيادة النظام الدولي (٣٧). لذلك عززت تعاونها الثنائي مع الولايات المتحدة، في مجال الامن العالمي ومكافحة الارهاب بعد احداث ايلول ٢٠٠١، مع تحذيرها من سياسة حلف الشمال الاطلسي « الناتو» في

التمدد ونحوها، لذلك لجأت إلى القوة العسكرية لمنع هذا التوسع ضد جورجيا ٢٠٠٧ وفي الأزمة الأوكرانية ٢٠١٤، (٣٨). ولكن ليس لقوة روسيا ما يمكنها من مواجهة تحديات العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، وفي مقدمتها الشرق الأوسط والتي أصبحت ميدان اختبار القوة الروسية في سوريا، بعد الضربة الصاروخية على سوريا خلال شهر تموز في العام ٢٠١٨، ومتابعتها تطور أزمة الملف النووي الإيراني بعد الانسحاب الأميركي عام ٢٠١٨.

حيث تمثل الولايات المتحدة العامل الخارجي الذي يؤدي الدور الأساس في إدارة التنافس والصراع بين أربعة مراكز رئيسية «تركيا، إيران، السعودية، إسرائيل»، والقادر على عزل روسيا وتحجيم دورها، إذ لم يُبقِ أمام روسيا إلا البوابة الإيرانية، تستطيع من خلالها الذود عن مصالحها، كقوة كبرى في مواجهة الولايات المتحدة والغرب، من خلال استخدام أزمة الملف النووي، التي تمنح روسيا فرصة الاستفادة اقتصادياً من ارتفاع سعر الطاقة، وسياسياً من زيادة عواطف الكراهية الإسلامية ضد المواقف الأميركية (٣٩). لمنافسة السياسة الأميركية إقليمياً وعالمياً لذلك يشكل الدعم الروسي لإيران إحدى التحديات ضد الجيوستراتيجية الأميركية حيال إيران والخليج العربي، من خلال تشكيل محور مركزها إيران ويضم كل من العراق وسوريا وحزب الله، في مواجهة جبهة تركية سعودية أميركية، إلا أن هذا الدعم لن يتمكن من الصمود أمام الضغط الأميركي - الغربي - العربي - الإسرائيلي، نتيجة العقوبات التي أضعفت الاقتصاد الروسي، وليس بإمكان روسيا ردع أي فعل عسكري ضد إيران، بعد ما عجزت في أفغانستان والعراق وليبيا (٤٠).

لقد تعرضت مصالح روسيا في إيران للضغط نتيجة أزمة الملف النووي بعد العام ٢٠٠٥، والممارسات التصعيدية الأميركية ضد إيران، كونها دولة راعية للارهاب، وتدخلها في شؤون دول المنطقة، وسعيها وراء أسلحة الدمار الشامل، مُعتبرة إياها متورطة بتصرفات منطوية على تهديد وعدائية، الأمر الذي حفز الإدارة الأميركية بعد عام ٢٠٠٥، وفرض عقوبات اقتصادية لإلحاق الأذى بها ولغرض عزلها دولياً (٤١). لذلك شهدت السياسة الروسية حضوراً فاعلاً في المنطقة بعد أحداث العام ٢٠١١، كان الموقف الروسي منها، قائم على أنها شؤون داخلية، ولا يجوز لأي دولة التدخل فيها احتراماً لسيادة كل دولة، والحق فقط لمواطني الدولة تحديد مصيرهم سواء باستمرار النظام أو استبداله بنظام آخر، فضلاً عن اختيار شكل النظام الجديد وطبيعته دون أي تدخلات أجنبية، لذلك كانت الدعوة إلى حل أزمات المنطقة سياسياً من خلال منظمة الأمم المتحدة ومبادراتها في مؤتمرات جنيف، الأمر الذي مثّل تحدياً للسياسة الخارجية الأميركية أزاء تطور الأحداث في المنطقة (٤٢).

أدركت القيادة الروسية، أن تطور أزمات منطقة الشرق الأوسط، تُشكل قلقاً لديها لغموض مستقبلها، لذلك يقول الرئيس «بوتين»: إن روسيا لا ترغب بالتدخل في شأن الصراعات الداخلية، لأن الاضطراب وعدم الاستقرار بشكل عام، لا يمكن معالجتها عبر فرض الحلول الخارجية، من دون الأخذ بنظر الاعتبار تأريخها وتقاليدها وخصوصيتها، كما في حالة العراق وليبيا واليمن، ولضمان المصالح والحقوق المشروعة لجميع المواطنين (٤٣). وقد استغلت روسيا فرصة الانشغال الأميركي، بأزمات المنطقة، لذلك كان الموقف الروسي المتشدد في مواجهة النفوذ الأميركي المتزايد في الشرق الأوسط، باستخدامها القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية، للدلالة على كونها الدولة الأولى في النظام العالمي (٤٤). عندما بدأت روسيا التعامل من منطلق حماية مصالحها في إيران بسبب الأزمة النووية ومحاولة إعادة نفوذها في المنطقة، بتقديم دعم غير محدود لإيران وسوريا، لوقف خسارة مصالحها في مواجهة السياسة الأميركية (٤٥).

وقررت روسيا وبالتعاون مع إيران والعراق وسوريا، تشكيل مركز معلومات استخباراتي، هدفها جمع المعلومات لتنسيق العمليات العسكرية للدول المشاركة لمحاربة الارهاب «داعش»، ومساعدة أطراف الأزمة السورية لتسوية خلافاتها (٤٦). ويمكن القول بأن الدور الروسي ضرورة أساسية لدول المنطقة لتجنب الاحتكاك الأميركي، بشرط إدراك روسيا بأن خدمة مصالحها في دعم النظام الإيراني فقط، لن يوفر أساساً لاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة، بالرغم من علاقات التعاون مع الدول الخليجية وإيران ومصر والجزائر والعراق وإقليم كردستان العراق في مجال الطاقة والتسليح والاستثمار والتجارة، لممارسة التأثير في النظام الدولي.

**المبحث الثالث: استراتيجية توظيف الأزمة النووية الإيرانية لخدمة المصالح الروسية بعد العام ٢٠٠٥.**  
المطلب الأول: أهمية إيران الجيوالاستراتيجية.



تتمتع إيران» بموقع جغرافي مهم إضافة لما تحويه اراضيها من النفط والغاز والثروات الطبيعية والتي تكتسبها أهمية جيواستراتيجية، على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية» (٤٦)، وتمتلك الخبرة والاكثرتامسكاً على صعيد العظمة القومية، حافظت على ثقافتها على امتداد ثلاثين قرناً. لذلك فإن فلسفة استخدام القوة تاريخياً لديها تتبع من « منطلقين جوهريين ومتراپطين، الأول يتعلق بالإرث التاريخي القديم والحديث والمعاصر، والثاني هو الذي يرتبط بالعقيدة الدينية لدى الإيرانيين أنفسهم وإنعكاسها على الحياة السياسية في إيران، ولا سيما بعد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩» (٤٧). بتبني المبادئ « الإسلامية الراديكالية» بوصفها عقيدة سلطة الدولة، لخدمة المسلمين، استناداً لثنائية عقيدة الحكم الإيرانية، اذ تتبنى عنوان « الجمهورية الإسلامية على انه مرجع عالمي- القائد الاعلى للجمهورية الإيرانية، وقائد الامة الإسلامية والمظلومين» المستضعفين» (٤٨).

تهدف استراتيجية إيران الى تحقيق الامن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، من خلال توظيف البعد العقائدي والبعد النضالي لتكوين قوة ذاتية من دول المنطقة، وتعتقد بان بإمكانها ان تلعب دور القيادة بين هذه الدول، تحوّل دون وجود قوى أجنبية، وان تقف بوجه التحديات التي تواجهها اقليمياً ودولياً (٤٩). لذلك تشكل الشرق الاوسط، هدفاً مهماً في سياستها الخارجية، فسعت الى توظيف تلك المميزات لتحقيق اهدافها ومصالحها القومية (٥٠).

إنتهجت إيران سياسة خارجية تتسم بـ « الواقعية» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال تطوير علاقاتها مع الدول الأوروبية، على أسس المصالح المشتركة فضلاً عن اعتماد سياسة الإنفتاح على الصين والهند وروسيا مع زيادة « الإهتمام بالشرق الأوسط، والخليج مقابل الإستمرار في خطاب رافض للولايات المتحدة» (٥١). وقد إنعكس مؤشر القوة في سلوكها الخارجي لتحقيق هدف المكانة المركزية في الشرق الاوسط، كي تتحول إيران الى قوة إقليمية اساسية في جنوب غرب آسيا، وتتضمن خطط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وان تكون إيران الاولى بين دول المنطقة طبقاً لما نص عليه مشروع رؤية إيران ٢٠٢٥، (٥٢).

لقد اعلنت إيران تأييد الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية، من إتهامها، بمساعدة الجماعات الإرهابية، وبإثارة القلاقل في العراق. وهذا ما دفع القادة الإيرانيين إلى إدراك المخاطر المحتملة، وإنعكاسها على الأمن القومي الإيراني، فولد فناعة لديهم حوّل مسألتين هما: (٥٣)

١. أن إيران ستكون أحد الأطراف التي ستدفع ثمن التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية الجديدة.

٢. أن تكون إيران أكثر إرتباطاً بقضايا الشرق الأوسط والخليج العربي، من أي وقت مضى.

لذا كان قرار القيادة الإيرانية متابعة سياستها « المستقلة» والتي تتعارض مع الجيوستراتيجية الاميركية في الخليج العربي، وقد شكّل البرنامج النووي الإيراني محور المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، وكان التأكيد الإيراني على التمسك بالبرنامج الذي يؤهلها لامتلاك التكنولوجيا النووية، للوصول لامتلاك السلاح النووي الذي يمكنها من قوة الردع اللازمة لمنع تنفيذ التهديدات الاميركية ضدها، باعتبارها احدى الدول الراعية للإرهاب، والتي منحت القيادة الإيرانية المبررات في التشدد في برنامجها النووي، بهدف حماية امنها القومي، فعلى الصعيد الاقليمي تشعر إيران بانها محاطة بخمس دول نووية، فضلاً عن توتر العلاقة مع الولايات المتحدة واسرائيل، وعلى الصعيد الداخلي سعت الى كسب تأييد مختلف طبقات الشعب، في مواجهة المعارضة، والتعبئة ضد المخطط الاميركي والاسرائيلي (٥٤)، و لعل من أهم الدوافع الاستراتيجية للسياسة الإيرانية مايلي: (٥٥)

١. طموح إيران للعب دور قيادي في العالم الاسلامي اتجاه دخول النادي النووي بعد دخول باكستانوالهند

٢. دور إيران في الشرق الاوسط يحتم عليها تصحيح موازين القوى والمتمثل في امتلاك كل من الهند وباكستان واسرائيل للسلاح النووي.

٣. الاستفادة من تجربة احتلال العراق ٢٠٠٣، وفق فرضية لو أمتلك العراق السلاح النووي لما أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمته، أسوة بتجربة عدم مهاجمة كوريا الشمالية.

٤. امتلاك إيران للسلاح النووي، تشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير توازن القوى في الخليج العربي

٥. تحقيق مصالح إيران على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والجيوپوليتيكية.

واستناداً لهذه الدوافع الداخلية والخارجية، عملت إيران على الاستمرار ببرنامجه النووي لمواجهة كافة الضغوط التي تتعرض من خلال اعتماد سياسة متعددة الأبعاد: (٥٦)

البعد الأول: تحصين نظام الحكم من الداخل من خلال تحقيق امتلاك التكنولوجيا النووية باعتباره حق مشروع لها ولا يمكن التراجع عنه. البعد الثاني: التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون التخلي عن حقوق إيران الأساسية، وان هذه التسوية مع الوكالة الدولية، هي غير ما تريده الولايات المتحدة.

البعد الثالث: اعتماد دبلوماسية الانفتاح باتجاه أوروبا والمجتمع الدولي، من أجل اقناع الجميع بسلامة نواياها لامتلاك التكنولوجيا النووية وليس السلاح النووي.

البعد الرابع: تحذير إسرائيل من مغامرة ضرب المنشآت النووية، كونها تمتلك الكثير من وسائل الرد، وبأنها لن تعتمد السلوكية العراقية ازاء تدمير إسرائيل مفاعلها في العام ١٩٨٢.

سخرت إيران كافة الجهود لبناء الثقة لاقناع المجتمع الدولي والوكالة الدولية بأنها لن تسعى الى امتلاك السلاح النووي، بالتزامن مع عملية إكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة في آب ٢٠٠٣، آثاراً مُشعّة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة في إيران وقد عُدّ دليلاً على أن إيران تقوم بتثقيق اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة» (٥٧). لذلك سعت إيران، تجنباً «المواجهة المباشرة مع أميركا، وتلافي أهمية الضغوط الأميركية، التي تمارسها بدرجة عالية من العقلانية البراغماتية» (٥٨). وهو الأمر الحيوي بالنسبة لامنها القومي، عبر الوصول الى الاتفاق بشأن البرنامج النووي، لكونه حل وسط ضروري للحفاظ على النظام وسيخفف الضغط الخارجي على إيران (٥٩).

ويُعدّ إبرام الاتفاق النووي، مرحلة جديدة في التوجه الإيراني في السياسة الخارجية، نتيجة توافق داخلي بين مراكز القوى في النظام، وفق مبدأ أطلق عليه المرشد الأعلى «علي خامنئي»: «فن المرونة والبطولة مع الحفاظ على الأصول»، استجابة لمطلب غالبية الشعب التي ترى ضرورة العمل على تجاوز القطيعة مع الولايات المتحدة والعالم، بوصفها مدخلاً لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنامية (٦٠). إذ يؤكد الرئيس «روحاني»، بان عصر النزاعات الدامية قد مضى، وعلى قادة العالم ان يتولوا زمام قيادة عملية تحويل التهديدات الى فرص، ويشير وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» لغرض ان يكون الاتفاق متكافلاً، ينبغي ان تتخلص منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل، ونحن مستعدون للتعاون مع المجتمع الدولي، وحان دور تخلي إسرائيل عن السلاح النووي (٦١).

لكن عدم تجاوب إيران وفق الرؤية الأميركية، وعدم اتخاذها اجراءات تنسجم مع مضمون اعلان الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» في خطابه عن الاتفاق النووي يوم ١٣/١٠/٢٠١٧، عن نواياه فرض عقوبات جديدة على إيران قد تصل الى الغاء الاتفاق النووي، وفق رؤية شاملة تتحكم في سياسة مواجهة الاجراءات الأميركية المحتملة (٦٢). والذي انتج قرار الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي في حزيران ٢٠١٨، وادخل العلاقات الأميركية الإيرانية الى مستوى الانهيار التام، والسؤال هنا هل تتمكن الجهود الإيرانية بالتعاون مع الدول الأوروبية والصين وروسيا، في تعزيز دعم موقفها ضد الولايات المتحدة. وبالرغم من اتخاذ مجموعة من الاجراءات على المستوى الاقتصادي وتبني ما يسمى بـ «الاقتصاد المقاوم» لمنع تدهور العملة، والتصعيد على المستوى السياسي والعسكري، من خلال التلميح الى تهديد الملاحة الدولية في مضيق هرمز، عليه فالازمة الحالية، سوف تؤثر على خريطة التوازنات السياسية الإيرانية وعلى التفاعلات بين قواها ومؤسساتها الرئيسية (٦٣)، وقد صرح الرئيس «روحاني» بان العقوبات ستسبب بالعديد من المشاكل لإيران، الا أنهم لا ينجحون في تنفيذ ما يدعون، وليس بإمكانهم عزل إيران عن العالم (٦٤).

لذلك تُعد سياسة إيران في المنطقة عاملة تهديد لاستراتيجية الولايات المتحدة ومصالحها، بعد تغيير النظام في العراق ٢٠٠٣ ودورها في الازمة السورية واليمنية منذ العام ٢٠١١، وأثر سياستها في عرقلة الجهود ازاء معالجة القضية الفلسطينية، الأمر الذي تبرر قرار الرئيس الأميركي «دونالد ترامب»، باتخاذ العديد من الاجراءات في محاولة لمنع إيران الاستمرار في سياستها، واحتوائها ودمجها في عملية التسوية الاقليمية (٦٥)، من خلال قرار الانسحاب من الاتفاق النووي وحزمة العقوبات التي فرضتها في شهر تموز ٢٠١٨،

المطلب الثاني: تطور الموقف الروسي من ازمة الملف النووي الإيراني بعد العام ٢٠٠٥

**أولاً: تمتد العلاقات الروسية الإيرانية الى مرحلة تاريخية قديمة** الا ان توجه القيادة الروسية في اطار توظيف السياسة الخارجية لخدمة متطلبات نمو ومصالح الاقتصاد الروسي، والتي أصبحت أكثر نفعية «براغماتية»، على الصعيدين الاقتصادي والامني في مطلع القرن الحادي والعشرين، بارساء أسس التفاعل لتوسيع مجالات التعاون وفق مصالحهما، ومواقفهما المتطابقة حول العديد من القضايا الاقليمية والدولية، بالرغم من فترات من المواقف المتباينة، الا انها مدركتين لأهمية الشراكة الاستراتيجية، ضمن اطار المجالات السياسة والاقتصادية والبحث العلمي والتكنولوجيا والبرامج المشتركة للاستخدام السلمي للطاقة النووية، والعمل المشترك على أرساء الامن والسلام من خلال تحقيق بنود معاهدة «أسس العلاقات ومبادئ التعاون» في العام ٢٠٠١، (٦٦). لذلك يعتبر التعاون الاستراتيجي الروسي الإيراني نموذجاً للتحوّل في السياسة الروسية، بتظافر التعاون الاقتصادي والامني، لاسيما في محاربة الارهاب، من خلال على دعم القدرات التكنولوجية والعسكرية، والتي تُمثل أهمية اقتصادية مباشرة من الموارد المالية للمصالح الروسية (٦٧).

لقد تأثرت العلاقات الروسية الإيرانية باعتبارها العلاقات الروسية الاميركية، وبعامل الامن القومي الروسي في الجوار القريب القوقاز والشرق الاوسط، وفي جيوسياسة الطاقة وخطوط نقلها، والعلاقات المتبادلة والتعاون الامني لمواجهة التهديدات والتحديات، ولمنع أي قوة خارجية ادخال قوتها العسكرية الى المنطقة، استناداً الى وثيقة مؤتمر القمة للدول الساحلية على بحر قزوين ٢٠٠٧، الا ان روسيا تدرك بان علاقتها مع ايران متوقفة على موقفها من أزمة البرنامج النووي، بالرغم من استمرار التعاون في مجال الطاقة النووية والمجالات الاخرى (٦٨). الا ان السياسة الروسية تواجه العديد من التحديات في دعم ايران لتجاوز ازمته النووية، ويمكن ايجاز أهم التحديات كما يلي: (٦٩)

\* الضغط الاميركي والغربي والعربي والاسرائيلي، لاسيما بعد العقوبات نتيجة الازمة الاوكرانية، وانخفاض اسعار النفط، حيث تؤكد هذه الاطراف بان السلاح النووي الإيراني يشكل تهديد مباشر للأمن الاقليمي والعالمي.

\* حصول ايران على السلاح النووي، تُزيد من قدرتها في مسألة الطاقة في بحر قزوين، ومصدر قلق أمني واقتصادي على مصالح روسيا في الشرق الاوسط.

\* حصول ايران على السلاح النووي، تُعزز الوجود الامني والعسكري الاميركي لضمان الامن الخليجي والاسرائيلي، وتفتح شرارة سباق التسلح وتدابيرته الخطرة.

\* عدم قدرة روسيا ردع أي فعل عسكري ضد ايران، كما في حالة افغانستان والعراق وليبيا، الا انها تتمكن من تخفيف العقوبات من خلال دورها في مجلس الامن.

لذلك يمكن تفسير الموقف الروسي في دعم ايران، الى توسع العلاقات العربية بالغرب لعزل روسيا، وابقائها في البوابة الإيرانية، وتوظيف القوة الناعمة الدينية والاقتصادية في حاصرة الامن الروسي، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونها الداخلية من جانب، ومن جانب آخر يمكن توسيع آفاق التوسع التجاري والمالي، وفتح سوق التسلح لتعويضها خسارتها السوق الإيرانية، وتعزيز التعاون النفطي والغازي (٧٠)

### ثانياً: الموقف الروسي من أزمة البرنامج النووي الإيراني

تُعد روسيا الحليف الرئيسي لايران خلال العقود السابقة، فهي مصدر رئيس للتسلح والتجهيز العسكري، والداعم السياسي في وجه الضغوط الاميركية، لتتمكن من تجاوز ازمته، لذلك عملت روسيا على تدويل الازمة النووية في ايران، الى المستوى الدولي لادراكها بوجود أكثر من طرف أوروبي وآسيوي غير مؤيد لمواقف السياسة الاميركية تجاه القضايا الدولية، لاسيما قضايا الشرق الاوسط والازمة النووية بالتحديد، كون ايران البلد الحليف القريب من المصالح الروسية في المنطقة، بالرغم من الاغراءات المُقدمة لها، من عدد من دول الخليج العربي في مجال الاستثمار والقروض الى الشركات الروسية للتخلي عن ايران، كونها تؤيد حق ايران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وتمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق ودور حسم الموقف بشأن أزمة الملف البرنامج النووي، بالرغم من موافقتها على قرار مجلس الامن الرقم ٢٠٠٦/١٧٤٧، بفرض عقوبات دولية على ايران لوقف تخصيص اليورانيوم والقرار ٢٠٠٨/١٨٠٣، الذي يحظر على ايران استيراد المواد التي تستخدم للأغراض العسكرية والمدنية (٧٠). ويستند الموقف الروسي في دعم ايران من خلال أزمة الملف النووي، لاسباب عديدة من أهمها

ما يلي: (٧١)

\* عملية تنافس روسيا وايران للسياسة الاميركية اقليمياً وعالمياً.

\* تشكيل محور مع ايران ليضم العراق وسوريا وحزب الله، ضمن جبهة للتوازن مع جبهة متحركة سياسية دينية وطائفية في الشرق الاوسط.

\* تُعد ايران بوابة المجال الحيوي الروسي، لتوسيع مصالحها ونفوذها بالشرق الاوسط،

\* توظيف لملف النووي الايراني لاثبات صدقية الدور الروسي كقوة كبرى إقليمياً ودولياً.

\* تشكيل اقليم حيوي نفطي وأمني واقتصادي، ضمن منطقة النفوذ الاميركي في الشرق الاوسط.

\* دعم روسيا لايران للحد من النفوذ الاميركي بعد فقدانها مواقع نفوذها في العراق وافغانستان وليبيا واليمن

وتتمثل الموقف الروسي بمشروعية التعاون مع ايران ازمتهما النووية في العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية، كونها لا تخالف قواعد

القانون الدولي، ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، في تطوير الابحاث النووية للأغراض السلمية، وان الموقف الاميركي من هذا البرنامج

هو موقف سياسي وليس قانوني، وهو امتداد لعلاقات التوتر بين البلدين منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩، أما العوامل الاقتصادية

فتتمثل في حجم مبالغ اقامة المشاريع النووية، وتوفير فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء الروس، لاسيما طموح ايران لانشاء مشاريع

اخرى بقيمة ١٠ مليار دولار لغاية العام ٢٠٢١، وانعكاس ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الروسي، اضافة الى التعاون في قطاع النفط والغاز،

الذي يُعد العامل الرئيسي في الاقتصاد الروسي ونهضتها الجديدة، حيث يُسهم في ١٣٪ من اجمالي الناتج الروسي، وكذلك التعاون في عملية

تصدير الغاز، كونهما يحتلان المرتبة الاولى والثانية على المستوى العالمي، لذلك فان هذا التعاون يساهم في استقرار السوق النفطية وضمان

حدود الاسعار من خلال التحكم في حجم الانتاج (٧٢)

وقد تطورت العلاقات بينهما من خلال تنشيط الحوار السياسي، والمبادرة بشأن تنظيم الملف النووي، والتعاون في مجال الطاقة

البيوتروكيماويات، وزيادة حجم التجارة والتكنولوجيا منذ العام ٢٠١١، ضمن رؤية روسية للمحافظة على علاقاتها مع ايران، وسيلة لتعزيز

مصالحها في الشرق الاوسط، لاسيما بعد الغاء العقوبات عليها، لتصبح قوة اقليمية محتملة ذي إمكانات عالية في المستقبل، لذلك أعلنت

روسيا، بان اتفاقية الاطار السياسي بشأن تسوية البرنامج النووي الايراني، انتصاراً للمقاربة السياسية- الدبلوماسية في معالجة المشكلات

الدولية. (٧٣)

يمكن القول بان روسيا عارضت الطريقة التي اختارها الغرب بالتدخل لمعالجة الازمة، باعتبارها تهدف الى الهيمنة على المنطقة وتطبيق روسيا

إقليمياً، لاسيما العمل لتغيير النظام السياسي، كما حصل في العراق وليبيا، والتي انتجت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، والذي يضر

بالمصالح الروسية، الامر الذي أوجب على الموقف الروسي، التدخل الحازم في الازمة، لابلغ الغرب محدودية خياراتهم في المناطق الاقليمية

التي فيها مصالح روسية.

### ثالثاً: دور روسيا في دعم ايراني منظمة الامم المتحدة

تجسدت مضمون السياسة الخارجية الروسية، الالتزام بقواعد القانون الدولي، بهدف تحقيق نظام مستقر للعلاقات الدولية، على أساس

المساواة والتعاون والمنافع المتبادلة، من خلال توظيف الدبلوماسية المتعددة الاطراف، لدعم جهودها الرامية الى تعزيز مركزها ودورها

التنسيقي العالمي مطلع هذا القرن، حيث لم تتمكن روسيا من ردع الولايات المتحدة الاميركية من احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وامتنعت عن

التصويت تضامناً مع الموقف الفرنسي والألماني، أزاء التدخل في الازمة الليبية بموجب قرار مجلس الامن الرقم ١٩٧٣ / ٢٠١١، الا ان الامر

اختلف في الازمة النووية الايرانية، حيث منحت الازمة روسيا أدوار متعددة، بالدفاع والدعوة لحماية السيادة الوطنية للدولة، وفق ميثاق

الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فتمكنت من حشد موقفاً دولياً يعارض النهج المتبع في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، وقد

استخدمت حق النقض أكثر من مرة، لتعزيز موقفها التفاوضي والسعي للطعن في الممارسات التي أتبعتها الولايات المتحدة (٧٤)،

بعد ان برز توجهان اساسيان في السياسة الدولية في مواجهة الازمات: الأول، تقوده الولايات المتحدة والغرب مع تحفظ ألمانيا وفرنسا

هدفه بسط الهيمنة الغربية، والثاني، تقوده روسيا بالتعاون مع الصين ومعها دول مجموعة « بريكس » تدعو الى التعددية والديمقراطية في



العلاقات الدولية وتطبيق ميثاق الامم المتحدة، لذلك فان الانقسام الحاصل على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي، بشأن الموقف من الازمة النووية، منح روسيا فرصة المناورة بحرية أكثر في مواقفها، وفي مجلس الامن تتسلح بحق « النقص » في مواجهة الغرب، وفي الميدان في دعم النظام سياسياً وعسكرياً (٧٥)، وبالإضافة الى دعوتها للبحث عن تسوية سياسية لازمة على أساس العمل الجماعي الدولي. لقد سعت روسيا الى تعزيز دورها في حل الازمة النووية الإيرانية منذ خريف العام ٢٠٠٥، أثناء الاعلان الاميركي الاسرائيلي عن فكرة شن هجوم عسكري على المنشأة النووية، لذلك بذلت روسيا اقصى الجهود لتكريس مبدأ ضرورة التوصل الى تسوية للنزاع بالطرق الدبلوماسية، مع وجوب تجنب العمل العسكري بأي وسيلة، من خلال اقتراح تقديم الحوافز الاقتصادية أو مقترحات حلحلة التوتر لإيران بدلاً من التهديدات، ودعوتها الى المشاركة في العمل في «مركز تخصيب اليورانيوم الدولي»، الا ان اصرار ايران على انجاز العمليات بالمتصلة بـ«الدورة النووية»، على أراضيتها، وتأجيل النظر في المقترحات، أجبرت روسيا على تأييد قرارات مجلس الامن الدولي، التي أدانت الموقف الإيراني ورفضت عليها العقوبات الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ولكنها استمرت في انجاز المشروع النووي بحذر شديد، بدعوى ان التعاون ينسجم مع الاهداف السلمية للبرنامج النووي،

ان تأييد روسيا لقرارات مجلس الامن لم يكن تغييراً في موقفها الداعم لإيران، وانما إتساقاً مع موقفها المبدئي في الاستخدام السلمي للبرنامج النووي، لذلك عملت على عرقلة اصدار قرار مجلس الامن في آذار ٢٠٠٧، بشأن توسيع العقوبات على الشركات والشخصيات الإيرانية الذين لهم صلة بالبرنامج النووي، ومنعهم من السفر، واثناء اجتماعات وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن وألمانيا « ١٥ + » في أيلول ٢٠٠٨، جددت روسيا موقفها المبدئي بان العقوبات لن تحل المشكلة، في رفض أي عقوبات اضافية، وان تعاونها مع ايران يتم وفق القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية،

#### رابعاً: الجهود الروسية لدعم ايران لحل أزمة الملف النووي

يتميز الدور الروسي في الازمة النووية الإيرانية بالفاعلية في التعامل مع القضايا الرئيسية على الساحة الدولية، وتعددها روسيا المحور الأبرز لجهودها لمتانة علاقتها مع ايران، وكون جهودها في دعم ايران من خلال التعاون الاستراتيجي، يُعزز من مكانتها الاقليمية، وفق ما يلي: (٧٦) \* ان دعم القدرات العسكرية الإيرانية وان كانت دفاعية، الا انها ستجعلها قوة إقليمية فاعلة، تمتلك قدر الردع النسبي « Proportional Deterrence»، يجعل من الصعب اختراق أمنها ومهاجمتها.

\* ان امتلاك التكنولوجيا النووية وحتى ان كانت للأغراض السلمية، يجعلها دول « فاعلة»، صاحبة القرار المستقل \* تخشى روسيا من عدم التعاون مع ايران، ان تمنح الغرب فرصة استغلال الموقف للتعاون مع ايران اسوة بتجربة الموقف الغربي لاغراء كوريا الشمالية بتزويد بالتكنولوجيا النووية.

\* ستحصل روسيا على فرصة مشاريع الطاقة النووية التي ستلجأ لها دول المنطقة، على غرار تعاونها مع ايران. باعتبارها نموذج للدول الاخرى التي ترغب التعاون معها، وهذا ما أكده الرئيس الروسي « فلاديمير بوتين » خلال زيارته للسعودية في العام ٢٠٠٧ « تأييد بلاده لحق دول الخليج الحصول على الطاقة النووي لأغراض سلمية»، كونهم أعضاء في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

فهناك ثوابت أساسية حكمت الموقف الروسي من هذه الازمة، وحددت خيارات روسيا بشأنها، ويتمثل في حرص روسيا على مصالحها في ايران، الا انها لا تستطيع القبول بوجود دولة تمتلك السلاح النووي على حدودها الجنوبية، والتي تدخل ضمن الجيوستراتيجيتها، بالرغم من مشاركته في مشاريعها، حتى لا يتسبب في الاخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي والاقليمي (٧٧)، ولكنها تسعى الى تنشيط صادراتها بشكل عام ليس من اعتبارات سياسية وأيديولوجية، وانما لكسب موارد للاقتصاد الروسي، ولا شك بانها معنية باستقرار المنطقة لحماية مصالحها الحيوية، الا انها تتطلع الى مزيد من الاستفادة والاستثمار وتسويق التكنولوجيا، وان حفظ الامن والاستقرار رهن بارادة واتفاق مجموعة من الفاعلين داخل وخارج المنطقة، من خلال تطوير منظومة للأمن الجماعي. (٧٨)

خامساً: الدعم العسكري الروسي لايران بعد العام ٢٠٠٢

بدأ التعاون العسكري بين البلدين في العام ١٩٨٩، وبلغت قيمة العقود التسليحية ٩,٧ مليار دولار ما بين عام ١٩٩١ - ١٩٩٤، اذ تعتبر ايران

سوق رئيسي للسلاح الروسي حيث تأتي بالمرتبة الثالثة كأكبر مستورد للسلاح بعد الصين والهند، وقد شهد العلاقات العسكرية زيادة في التعاون، لصفقات جديدة بلغت ٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، تتضمن طائرات مقاتلة متطورة ودبابات وغواصات ومنظومات الدفاع الجوي، وبلغت مبيعات الاسلحة ٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، وهو المصدر الاساسي للسلاح المتاح لايران، ويمكن تفسير هذا النمو في تصدير السلاح، طموح روسيا في استعادة مكانتها وزيادة حصتها في سوق تجارة السلاح، لتحل المرتبة الثانية عالمياً، ومن جانبها تؤكد روسيا، بان تعاونها العسكري مع ايران ليس موجهاً ضد طرف ثالث، وهدف مساعدتها لايران، دعمها لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها، كون الاسلحة دفاعية بحتة، ولا يُشكل أي خلل في التوازن الاستراتيجي مقارنة بالترسانة الاميركية المتواجدة في المنطقة، وانها على استعداد لبيع الأسلحة المتطورة لدول الخليج والدول العربية (٧٩).

سادساً: التعاون الروسي الايراني في مجال مكافحة الارهاب

تعمل روسيا لتوظيف قدراتها وخياراتها الاستراتيجية، في مواجهة التحديات واستحداث الفرص والانتفاع من المتغيرات، باداء دور فاعل وإيجابي كقوة كبرى، لحماية أمنها ومصالحها القومية، في ضوء بيئة جيوسياسية جديدة (٨٠)، بالتزامن مع بروز ظاهرة الجماعات الارهابية وتحت مختلف العناوين، لتشكل محوراً يمتد من السعودية عبر الاردن والعراق وسوريا وتركيا الى أراضيها، التي تعاني من عدم الاستقرار الامني في القوقاز والشيشان، الامر الذي تتركز عليه موقف القيادة الروسية، بان مكافحة «شَرّ الارهاب»، تتطلب دور فاعل للأمم المتحدة في تحديد الجهات التي تدعم الانشطة الارهابية والتخلي عن الكيل بمكيالين في تعريف الارهاب، وهنا يكمن الاختلاف الجوهرى بينها والموقف الاميركي والاوروبي، باعتبار ايران راعية للإرهاب (٨١).

حددت روسيا علاقاتها مع ايران في اطار التهديدات والمصالح الجيوسياسية وفق مبدأ براغماتي، حول مجموعة من المشاكل الداخلية مثل التعددية العرقية والاثنية، ويتطلع البلدان للتعاون فرصة للسيطرة على هذه التهديدات (٨٢)، اذ تدرك روسيا ان القضاء على الارهاب لن يكون بـ «الحرب» ولكن بالتعاون بين أجهزة الاستخبارات، وتوحيد المواقف والجهود لتبادل المعلومات وتنسيق خطط مكافحة وكشف مصادر التمويل المالي واللوجستي، لذلك قررت روسيا وبالتعاون مع ايران والعراق وسوريا، تشكيل مركز معلومات استخباراتي، هدفها جمع المعلومات لتنسيق العمليات العسكرية للدول المشاركة لمحاربة الارهاب «داعش»، (٨٣).

لذلك كان التدخل الروسي العسكري في سوريا، وفق خطة مدروسة تحت عنوان «مكافحة الارهاب»، لتحقيق أهداف محددة في أيلول ٢٠١٥، بعد القناعة بعدم فاعلية دور التحالف الدول بالقيادة الاميركية في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية «داعش»، والعمل على قطع المساعدات المالية والعسكرية عن «داعش» في كل من سوريا والعراق، وللإعتراف لتقاسم الادوار والتنسيق الميداني مع كل من تركيا والولايات المتحدة في سوريا، وتقاسم النفوذ مع ايران ضمن مناطق النظام وانعكاس ذلك على المجهود الحربي، وانجاز حملتها في مطاردة المقاتلين من الشيشان والقوقاز قبل عودتهم الى روسيا، باعتبار الهدف المركزي لهذه الاستراتيجية، بكونها سياسة دفاعية للحفاظ على المجال الحيوي لنظرية الامن القومي الروسي (٨٤).

أدركت القيادة الروسية، بانها ستحصل من الازمة النووية الايرانية على فرصة اتباع سياسة متعددة المسارات مع الولايات المتحدة والقوى الاقليمية، في اطار صياغة سياسة اقليمية، كونها قوة كبرى لها مصالحها في الشرق الاوسط، فكما تقاوم روسيا في الجبهة الاوكرانية صيغة التهديد العسكري والاقتصادي، فانها تعمل على مواجهة هذا التهديد كقوة كبرى في مواقفها ولإدراتها للازمة النووية، من خلال ربط نمط علاقتها، مع الولايات المتحدة والغرب في النظام الدولي الجديد (٨٥)، واثبات حضورها في الشرق الاوسط، من خلال مواقفها تجاه الازمة النووية الايرانية،

## الخاتمة

تمكنت روسيا من تجاوز التحديات الداخلية مطلع القرن الحادي والعشرين، واعاد بناء وتنظيم قدراتها في المجالات كافة، والبدء لمواجهة التحديات الخارجية، لممارسة دورها على المستوى الاقليمي والدولي، من أجل ضمان أمنها ومصالحها القومية. فاستثمرت ازمة الملف النووي الايراني، لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية في الشرق الاوسط، باستغلالها الانقسام الداخلي والاقليمي والدولي

بشأن مصير الازمة، من خلال التعاون مع منظمة الامم المتحدة وبنود القانون الدولي، لمنع التدخل العسكري الغربي ضد النظام، والعمل لحماية الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، وبالتالي ايجاد وجودها في مواجهة النفوذ الاميركي لتقليل الهيمنة الغربية على النظام الدولي.

الاستنتاجات

١. تستخدم روسيا كافة الادوات السياسية والقانونية والعسكرية للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية.
٢. تهدف استراتيجية روسيا الى تحقيق استراتيجية المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة.
٣. تصاعد موقف روسيا بتدرج في مواجهة النفوذ الاميركي تجاه الاقليمية والدولية.
٤. تستغل روسيا ازمة النووية الايرانية لاعادة دورها كمشريك لادارة الازمات في الشرق الاوسط.
٥. تستثمر روسيا ازمة النووية الايرانية لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية.

### الهوامش:

- ١- ماجدة صالح، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١١.
- ٢- Organization for Economic Cooperation and Development; State Building in Situations of Fragility, ٢٠٠٨, <http://www.oecd.org/dac/fragilestates>.

٣- بلغ مساحة روسيا أكثر من ١٧ مليون كم<sup>٢</sup> ونفوسها بحدود ١٩٨ مليون نسمة في ١/١/٢٠١٩، للمزيد من المعلومات ينظر: د أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

٤- جمهوريات الإتحاد السوفييتي، تأسست بعد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، بعد إنضمام عدد من الجمهوريات الأوروبية والآسيوية، وقد بلغت مستوى من القوة والنفوذ بعد الحرب العالمية الثانية، في منافسة الولايات المتحدة والغرب، أثناء الحرب الباردة، حتى تفككها عام ١٩٩١، للمزيد من المعلومات ينظر: د. فاضل رسول، كوردستان والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ١٩.

٥- أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٠٤.

٦- لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٣٦.

٧- نفس المصدر، ص ٢٢٤.

٨- أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

٩- يقدر احتياط النفط الروسي بنحو ٦٠ مليار برميل ما يعادل ٤,٦٪ من الاحتياطي العالمي، واحتياطها في الغاز بنحو ٢٧,٥ من الاحتياط العالمي، والدولة الاولى في تصدير الغاز ويسهم بنحو ٨٠٪ والثانية في تصدير النفط ١٣٪ من اجمالي الصادرات الروسية. للمزيد من المعلومات ينظر: نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥ - ٢٦.

١٠- موقع روسيا اليوم، بتاريخ ١/٨/٢٠١٩، موقع على الانترنت: <https://arsbic.rt.com/business/9953527>

١١- د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

١٢- د طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٢٤.

١٣- هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، ترجمة حسن حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٦.

١٤- موقع العربي نيوز، بتاريخ ١/١/٢٠١٩، موقع على الانترنت: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1>

١٥- فذت القوات النووية الاستراتيجية الروسية في العام ٢٠٠٢، تجربة اختبار قدراتها باطلاق ثلاثة صواريخ دفعة واحدة من قواعد برية وجوية وبحرية، لتدريب أجهزة القيادة والتحكم في القوات المسلحة، للمزيد من المعلومات ينظر: لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٣١.

١٦- بذة حياة الرئيس فلاديمير بوتين: مواليد ١٩٥٢، في لينينغراد، عضو الحزب الشيوعي عام ١٩٧٢، وحصل على شهادة الحقوق عام ١٩٧٥، والتحق بجهاز «KGB» السوفيتية عام ١٩٧٥، استقال من جهاز المخابرات ١٩٩١، وتدرج في المناصب المتنوعة ليصبح رئيس الوزراء عام ١٩٩٩، واصبح رئيساً للجمهورية لفترتين رئاسية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، وكذلك فوزه فيالانتخابات بنسبة ٦٣٪ من الاصوات في العام ٢٠١٢، ولايزال في قيادة روسيا==طلق زوجته الاولى عام ٢٠١٣، وتزوج من بطلة الجمباز الاولمبية «ألينا كابييفا» عام ٢٠١٤. للمزيد من المعلومات: وولتر لاکوير، البوتينية: روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة د فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٥٧.

١٧- وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٨٨.

18-Lubov S. Sysoyeva; Russian Democracy in the Vacuum of Civil Society, vol.17,no.1(2009), [http://www.cpc.vgtu.lt/ indx.php/cpc/article/view/25](http://www.cpc.vgtu.lt/indx.php/cpc/article/view/25)

١٩- وولتر لاکوير، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١٥٩.

٢٠- أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الاميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٥٣.

٢١- د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

٢٢- وولتر لاکوير، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

23-Roger B. Myerson; Toward a Theory of Leadership and State Building, 2010," <http://www.pnas.org/cgi/10.1073/pnas.101997108>

٢٤-- وولتر لاکوير، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

٢٥- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

٢٦- لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

٢٧- محمد الكوخي، الازمة الاوكرانية: صراع الشرق والغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١٦٤.

٢٨- د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

٢٩- د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣.

٣٠- محمد الكوخي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥.

٣١- محمد الكوخي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٣٢- وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

٣٣- أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وأثرها على موقف روسيا الإتحادية، تأريخ ٢٠١١/٧/١٢، موقع على الأترنت: <http://www.html-٢٠٠١-١١-٣٤٦٣/niroonnews.com/arab>

٣٤- د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

٣٥- أحمد داود أغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨.

٣٦- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٣٧- ميشيل التشانينوف، عقل القيادة عند فلاديمير بوتين، مركز المستقبل للأبحاث، شوهدي في ٢٠١٨/٨/٢٩، في

<https://futureuae.com/ar-AE>

٣٨- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٤٩.



- ٣٩- زيبغيف بريجنسكي، رؤية استراتيجية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١١٧.
- ٤٠- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦ - ١٣٠.
- ٤١- هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٢٩.
- ٤٢- د أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.
- ٤٣- جمال دملج، البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢١٤.
- ٤٤- عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩٤.
- ٤٥- تم زيادة صادراتها من الأسلحة لدول المنطقة، للنهوض بالاقتصاد الروسي، الأمر الذي أدى الى زيادة مبيعاتها من الأسلحة من ٣,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠، الى ٨,٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، لدول مثل سوريا والجزائر والعربية السعودية وسوريا والعراق ومصر، لتحل المرتبة الثانية بعد المبيعات الأمريكية، لاسيما مع ايران باعتبارها الحليف، للمزيد من المعلومات ينظر: نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ - ٧٤.
- ٤٦- موقع روسيا اليوم، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الانترنت: <https://arabic.rt.com/world/967055>
- ٤٧- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٤٢.
- ٤٨- د. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٥٢.
- ٤٩- هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠ - ١٥٤.
- ٥٠- محمد السعيد عبد المؤمن، تكتيف مرحلي، اعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد ١٩٦، (٢٠١٤) ص ٦٣.
- ٥١- د فكرت نامق عبدالفتاح وعبدالجبّار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد العام ٢٠٠٣، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٠.
- ٥٢- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط ١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢١٨.
- ٥٣- د وليد عبدالحى، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات، شوهده في ٢٠١٣/٤/٢٠، في: <http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680>
- Geoffrey Kemp and other, Iran's Bomb –American and Iranian Perspectives, The Nixon Center, Washington, 54-2004, p46
- ٥٥- عبدالله سعد العتيبي، الازمة الأمريكية الإيرانية وانعكاسها على أمن الخليج العربي، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ٢٠١٢، ص ٣٢-٣٥.
- ٥٦- أحمد ابراهيم محمود، الدور الروسي في الازمة النووية الإيرانية، ملف الازمة الاستراتيجية، شباط ٢٠١٩، ص ٨٧، موقع على الانترنت: <https://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?Serial:4285&aid=706229>
- ٥٧- أحمد ابراهيم محمود، الدور الروسي في الازمة النووية الإيرانية، ملف الازمة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره ص ٨٥.
- ٥٨- عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٤، ص ١٨.
- ٥٩- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٥٠.
- 60- Steven Ditto, Who Is Hassan Rouhani?, Washington Institute Policy, September, 2013
- ٦١- وحدة تحليل السياسات، التقارب الأمريكي الإيراني: اسبابه وفرص نجاحه، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٠١٣، ص ٢٨.
- ٦٢- نعومتشومسكي، من يحكم العالم، ترجمة فواز زعور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٨٢.
- ٦٣- د محمد السيد ادريس، استراتيجية إيرانية للرد على التصعيد الأمريكي، جريدة الاهرام، شوهده في ٢٠١٨/٧/١٥، في: <http://acpss.ahram.org/News/16432.aspx>

٦٤- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، كيف تتعامل حكومة روحاني مع الازمة، شوهده في ٢٩/٧/٢٠١٨، في:

<https://futureuae.com/ar-AE>

٦٥- نادي المستشرقين، تطورات الاتفاق النووي منذ انسحاب امريكا، شوهده في ٢٠/٧/٢٠١٨، في:

<https://arabic.sputniknews.com/radioorientalistsclub>

٦٦- زيغنيف بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

٦٧- جمال دملج، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

٦٨- ورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

٦٩- جمال دملج، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

٧٠- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

٧١- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

٧٢- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

٧٣- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦-١٢٧.

٧٤- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

٧٥- جمال دملج، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

٧٦- طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

٧٧- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦-١١٩.

٧٨- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

٧٩- أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره.

٨٠- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.

٨١- بلغت مشتريات السلاح السعودي ٣٣,٣ مليار دولار والاماراتي ١٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، من مصادر غربية للمزيد من المعلومات ينظر:

نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين، ص ١٦٢، وكذلك كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

٨٢- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

٨٣- نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

٨٤- جمال دملج، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

٨٥- موقع روسيا اليوم، بتاريخ ١/١/٢٠١٩، موقع على الانترنت: <https://arabic.rt.com/world>: ٩٦٧٠٥٥

٨٦- موقع العربي نيوز، بتاريخ ١/١/٢٠١٩، موقع على الانترنت: <https://www.alaraby.co.uk/opinion>: ١٧/٣/٢٠١٧

٨٧- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ - ١١٨

## المصادر

### أولاً: الكتب العربية.

١. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.
٢. أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليلي، الدار العربية للعلوم،

بيروت، ٢٠١٠،

٣. أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الاميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.

٤. جمال دملج، البوتينية - أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١٦.

٥. زبيغنييف بريجنسكي، رؤية استراتيجية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢.

٦. د. فاضل رسول، كوردستان والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعلان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨.

٧. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٨. طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الحادي والعشرين، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٩. لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠. محمد الكوخي، الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.

١١. د كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.

١٢. وولتر لاکوير، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.

١٣. هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.

١٤. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق

١٥. عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٤.

١٦. عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الاميركي في الشرق الاوسط، مكتبة السنهوري، بيروت

١٧. وولتر لاکوير، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.

١٨. د فكريت نامق عبدالفتاح وعبدالجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الاميركية حيال الخليج العربي بعد العام ٢٠٠٣، مركز حمورابي، بغداد، ٢٠١٢،

١٩. كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.

٢٠. ماجدة صالح، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩،

٢١. نعوم تشومسكي، من يحكم العالم، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧،

٢٢. نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠،

٢٣. هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، ترجمة حسن حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤

ثانياً: المجالات العلمية

١. محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي، اعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الايرانية، السياسة الدولية، القاهرة، ٢٠١٤، العدد ١٩٦،

٢. وحدة تحليل السياسات، التقارب الاميركي الايراني: اسبابه وفرص نجاحه، مجلة سياسات عربية، العدد ٥٥، سنة ٢٠١٣.

ثالثاً: مواقع الشبكة العنكبوتية/ الانترنت

١. أحمد ابراهيم محمود، الدور الروسي في الازمة النووية الايرانية، ملف الاهرام الاستراتيجي، شباط ٢٠١٩، ص ٨٧، موقع على الانترنت:

https://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?Serial=٤٢٨٥&amp;aid=٧٠٦٢٢٩

٢. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، موقع على الانترنت:

Organization for Economic Cooperation and Development; State Building in Situations of

http://www.oecd.org/dac/fragilestate, ٢٠٠٨, Fragility

